السفير فريدمان والتأريخ الظالم

نواف التميمي

يُبشّرنا السفير الأميركي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، بأحداثٍ سوف تغير وجه الشرق الأوسط لمائة عام مقبلة، إذا فاز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. لا نتمنى فوز ترامب، ومسامحون للسفير فريدمان بما يعدنا به من تغييرات تاريخية، فأربع سنوات ماضية كافية لنعرف كنه التغييرات التي يأتي بها فريدمان ورئيسه. سفير أميركا في إسرائيل، والأحق وصفه بسفير تل أبيب في واشنطن، لا يكتفي بالوعود، بل لا يتوقف عن توجيه التعليمات والأوامر للفلسطينيين، وفي أحدث تقليعاته يقول إن الفلسطينيين يقفون على الجانب الخطأ من التاريخ، لأنهم لا يريدون «الاصطفاف للصعود إلى الطائرة»، حسب تعبيره، يقصد طائرة التطبيع. لا ندري أي تاريخ يجب على الفلسطيني الوقوف في صفه، بمنطق فريدمان. هل هو التاريخ الذي منحت فيه حكومة صاحبة الجلالة البريطانية ما لا تملك لمن لا يستحق، يوم قطعت في وعد بلفور، الذي تحل هذه الأيام ذكراه المشؤومة، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؟ أم هو التاريخ الذي فرض الانتداب البريطاني على فلسطين بصكٍّ أممي لم يراع أماني الشعب عند اختيار دولة الانتداب، بل ترجم حرفياً أطماع الصهاينة ومخططاتهم لاحتلال فلسطين وإقامة دولة لـ«شعب بلا أرض على أرض بلا شعب»، بحسب الأكذوبة إياها. أم أن السفير يريد وقوف الفلسطينيين إلى جانب تاريخ طلب فيه الرئيس الأميركي هاري ترومان (العام 1945) من الحكومة البريطانية منح يهود النمسا وألمانيا مائة ألف تأشيرة دخول لفلسطين، ناقضاً عهداً قطعه سلفه، فرانكلين روزفلت للملك عبد العزيز آل سعود في فبراير/ شباط 1945، وتعهد فيه بعدم تغيير سياسات الولايات المتحدة تجاه فلسيطن، من دون استشارة مسبقة مع العرب واليهود؟ وهل من الصواب وقوف الفلسطينيين في صف تاريخ ضغطت فيه الولايات المتحدة، بوصفها المنتصر في الحرب العالمية الثانية، على أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وانتزعت قرار التقسيم 181 الذي اعترف لليهود بدولة على ما يزيد على نصف مساحة فلسطين؟

في المقابل، ألا يرى السفير فريدمان كيف أن الفلسطيني حاول تصحيح التاريخ الأعوج، قدر الإمكان، ولو كانت كلفة ذلك التنازل عن 78% من أرض فلسطين التاريخية؟ ألا يمتلك الجرأة أو الضمير ليعترف للفلسطيني بالصواب، وهو يرضى بمبادلة «الأرض مقابل السلام»، وهي صنيعة أميركية، بينما يُصر مع صديقه بنيامين نتنياهو على «سلام مقابل سلام»، في مغالطة جديدة للتاريخ؟

الواقع أن التاريخ هو من يقف في الجانب الخاطئ منذ وعد بلفور، وليس الفلسطيني الذي حاول تعديل كفّة التاريخ الظالم، ولو على حساب حقوقه التاريخية. والولايات المتحدة هي من يقف في الجانب الظالم من التاريخ، منذ تأييدها قرارات مؤتمر بيلتمور الصهيوني (مايو/ أيار 1942) وما تلاه من دعم أو تواطؤ لكل ما اقترفه المشروع الصهيوني الإحلالي من ظلمٍ أفضى إلى اقتلاع أهل الأرض الأصليين، وتحويلهم إلى طوابير لاجئين ونازحينً في المخيمات والمنافي.

من المفيد أن يقرأ السفير كتاب وزير خارجية بلاده الأسبق، جون كيري، «كل يوم إضافة (Every Day Is Extra)، الذي صدر في سبتمبر/ أيلول 2018، وسرد فيه الوقائع التي اصطدم بها كيري لاحقًا أن الجانب الإسرائيلي لا يتوقف عن إيجاد العقبات التي تعيق تقدم المفاوضات، مثل رفض «إسرائيل» الشرط الفلسطيني الأهم، وهو إطلاق سراح السجناء من «عرب 48» المُحتجزين قبل توقيع اتفاقية أوسلو 1993. وعلى السفير فريدمان، وصديقه الأمير بندر بن سلطان، أمين مجلس الأمن الوطني السعودي السابق، الذي وجه انتقادات قاسية للقيادة الفلسطينية، ووصفهم بالمحامين الفاشلين لقضية عادلة، واتهمهم «بالرهان على الطرف الخسران»، تأمل المعلومات التي أوردها كيري، عن رفض نتنياهو الخطة التي أعدها الجنرال الأميركي جون ألين، وتقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وحلول قوات أميركية مكانها، مع أحقية الجيش الإسرائيلي بالانتشار خلال ساعات إذا استشعر تهديدًا، لكن نتنياهو أصر على أن «إسرائيل» بحاجةٍ إلى الحفاظ على وجود عسكري طويل الأمد في الضفة الغربية. وفي رأي كيري، وهو زميل فريدمان في ماكينة الدبلوماسية الأميركية، ليس استمرار «إسرائيل» في عنادها من مصلحة الولايات المتحدة في المنطقة، ويقول كيري إن ما دفع أوباما إلى هذا القرار كان تمرير «إسرائيل» قانونا يسمح بتقنين المستوطنات، بجانب الرئيس المُنتخب آنذاك، دونالد ترامب، شديد المناصرة لـ«إسرائيل».

يدرك السفير فريدمان، «المعارض اللدود لحل الدولتين، وعاشق بناء المستوطنات»، بتعبير جون كيري في كتابه، أنه وإدارته المنصرفة من يقفون إلى جانب التاريخ الظالم، وما مطالبة الفلسطينيين بالانحياز الى الجانب «الصائب من التاريخ» والالتحاق بالاصطفاف في طابور «الصاعدين إلى طائرات» من ورق، إلا مغالطة إضافية في سجل الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ مائة عام، والتي دأبت على ألا ترى التاريخ، ولا الحاضر، ولا المستقبل إلا بعيون إسرائيلية.

عندما تعيد فرنسا تعريف التّطرّف... وحـرية التّعبير

محمد سي بشير

يـصرّ الـرّئـيـس الـفـرنـسـي إيـمـانـويـل ماكرون على إعادة تشكيل أمور عدّة في بلاده، ويبدو على عجلة من أمره. ولهذا فتح جبهات كثيرة، منها ما هو داخلي ومنها ما هو دولـي، مستخدما أدوات عديدة. ولكن، بالنّسبة للنّاظر بعمق إلى تلك المسلكية السياسية، فإنها تدور حـول مـحـور مـهـم، وهـو إعـادة تـعـريـف مصطلح معروف لدى العامّ والخّاص، وهـو الـتـطـرّف، بـمـخـتـلـف مـعـانـيـه ومدلولاته السياسية والفلسفية، بهدف يشكّل خلفية ذلك كلّه، وهو الفوز بعهدة رئـاسـيـة ثـانـيـة، مـن نـاحـيـة، وتـجـهـيـز الفرنسيين للقبول بتقسيم طبقي جديد وبـمـرحـلـة مـا بـعـد الـرّأسـمـالـيـة تـعـيـد النّظر في الدّور الاجتماعي للدّولة، وفق المقاربة المعروفة للنّموذج الفرنسي، من ناحية أخرى.

يشارك ماكرون مع طبقة من السّياسيين، المفكرين والإعلاميين في عملية تشكيل العقل باقـتـراح إدراك جـديـد لـلـمـفـاهـيـم التي يكثر بشأنها الجدال، وكأنّه يريد إحـيـاء عـصـر الـتـنـويـر الـفـلـسـفـي الـذي سـاهـم فـيـه الـفـرنـسـيـون بـوضـع أسـس التصوّر الفلسفي.

ولـكـن، هـذه المـرّة، يـشـارك هـؤلاء، جميعهم، فـي تـغـيـيـر مـضـمـون تـلـك المصطلحات وتوجيهها التّوجيه الذي يـخـدم المـصـالـح الـسـيـاسـيـة، بـدلا مـن توجيهها لتكون قاعدة للتأسيس لفكر سياسي قد يغيّر مسار إشكاليتين حيويّتين، وهما المواعيد الانتخابية المقبلة، باستمالة أصوات اليمين، بعد فشل مشروع الحزب الذي كان يريد إنشاءه، وشكل الرّأسمالية التي ستلي انتهاء الوباء العالمي الحالي. يسعى الفرنسيون إلى تعريف التطرّف وفق مفهوم يرتبط بحرية التّعبير، بحيث أنّ رفض تعريفهم أيّا من المفاهيم تـطـرّف، وأنّ طرحهم تلك المفاهيم، بتلك المقاربات، هو عين حرية التعبير. وبذلك يستحوذ هؤلاء على أولوية رؤاهم لتلك الظواهر، باعتبارها تنتمي إلى ادراكاتهم حصريا من دون رؤى ومفاهيم الآخرين، على الرّغم من أنّ الكلّ يعرف أنّ المفاهيم تُعرّف، الآن، وفق موقع قوّة طرف يريد فرض رؤاه. ويكفي أن ندلّل على ذلك بالخلط الذي أصبحت تُفهم به مفاهيم مثل الإرهاب والمقاومة، أو محاولة فرض مفهوم الجهاديين لوصف من يقوم بأعمال إرهابية هي، حقا، لا تمت إلى الإسلام بصلة، وليست من مُثُل الإسلام ولا من مبادئه، تماما مثل ما تحدّث به رئيس وزراء كندا، جوستين ترودو، عقب حادثة كاتدرائية نيس، في فرنسا، منذ أيام، فقط.

في هذا الإطار، يُعرّف التطرّف بأنه كلّ اتّجاه، في عرف الفرنسيين، يحول دون فرض رؤى للتّاريخ، للحياة أو للعلاقة بين السلطتين، الروحية والزمنية، بحيث أن معاداة السامية، مثلا، لم تصبح تتجّه إلى التّعريف بمن يعادي اليهود، أو لا يعترف بالمحرقة اليهودية، بل معاداة السامية. الآن، هي كلّ من يُبغضهم الصهاينة أو لا تتفق آراؤهم مع تعريفات الفرنسيين، والغرب عموما، لتلك المفاهيم، وهو كلام سمعناه من عدّة مفكرين ممّن يعانون من بطش هؤلاء بمن يعارضهم في رؤاهم تلك، حتى من الفرنسيين أنفسهم، وهو ما ينطبق، حاليا، على عملية التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، أو صفقة القرن وقضية القدس، وغيرها من القضايا التي يُراد منها تصفية تلك المفاهيم وتعويضها بمفاهيم جديدة أو تحريف التعريفات القديمة لها، وفرض فهم وتعريفٍ جديدين، يليقان ويتطابقان مع الأوضاع الجديدة تمام المطابقة.

طبعا، المسألة لا تتعلّق بالتّطرّف الذي يحاول هؤلاء إلصاقه بالإسلام، والجميع يتذكّر مرافعة الرئيس التركي، أردوغان، أمام المستشارة الألمانية، ميركل، عندما تحدّثت حول مسمّى الإرهاب الإسلامي، بل يتعلّق الأمر بمحاولة توجيه الرّأي العام الفرنسي، والغربي عموما، إلى تبنّي تعريفاتٍ للتّطرّف تحول دون انتقاد الصهاينة، أو صفقة القرن، كما أنّها تتعلّق بكلّ من يحاول الإشارة إلى استخدام القوة المفرطة، بناء المستوطنات، أو حتى دفع الفدى لتحرير الرهائن الغربيين، ما يمكّن الإرهابيين من التسلّح، وشنّ هجماتهم على المسلمين الذين هم ضحايا الأغلبية الغالبة من أعمالهم المتوحشة التي تُنسب، في ما بعد، إلى الإسلام، والجميع يعلم أنّ المسلمين، من ذلك، براء تمام البراءة.

هناك المسألة الأخرى التي يتشدّق بها هؤلاء، وهي اعتبار التّطرّف مرادفا لرفض تلك التّعريفات الجديدة لأوضاعٍ يصنعها الظّلم والاستخدام الفعليّ لقوّة مفرطة أو التّلويح باستخدامها، وهي المسألة الخاصّة بحرّية التّعبير، باعتبار أنّ رافض هذا الوضع الثّقافي المزعوم هو معاد لحرّية التّعبير التي لا تعني إلّا إمكانية التّطرّف في الاعتداء على رموز مُقدّسة لأديان أخرى، ولثقافاتهم. ولعلّ الإسلام، هنا، هو المعني بتلك الاعتداءات التي يبرّرها الغرب، ويحاول اعتبارها على غرار قضية معاداة السامية لكل من ينتقد الصهيونية أو الاعتداءات التي تقترف في حق الفلسطينيين.

> التطرّف كلّ اتّجاه، في عرف الفرنسيين، يحول دون فرض رؤى للتّاريخ، للحياة أو للعلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية

عند الرّبط بين القضيتين، نصل إلى الفهم الجديد لتلك القضايا، ومحاولة تشكيل العقل، ليفهم الجميع، مستقبلا، والعرب والمسلمون أولهم، أنّ معاداة السامية التي تم تجريمها بقرار أممي، باعتبار أن معاداة التّطبيع، صفقة القرن أو الاعتداء على الرّموز، هي تطرّف ومعاداة لحرّية التّعبير، وهو ما يبرّر التّعامل معه بهمجية الاعتقال أو الإغلاق لجمعيات وأماكن العبادة، وهي كلّها مساراتٌ تبرّر الاتّجاه نحو سياساتٍ أكثر تشدُّدا مع المهاجرين، الهجرة وثقافات الآخرين. وهي، أيضا، مبرّرات الاتجاه نحو سياسات أكثر يمينيةً، توصل السّياسيين إلى الاستفادة من أصوات الناخبين في المواعيد الانتخابية المقبلة، بالإضافة إلى تبرير أسباب البطالة والأوضاع الاقتصادية الصّعبة التي تواجهها الرّأسمالية، والتي ستزداد صعوبة مع تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي.

الحقيقة التي يجب أن تُقال، بالنتيجة، إنّ إعادة تشكيل الفهم لتلك القضايا هي مواجهة لقضايا دولية شائكة تتعلّق، أساسا، بتصفية القضية الفلسطينية، بشكل نهائي، وتعليق حلّ المسائل الاقتصادية إلى إشعار آخر، بإيهام الناس، في الغرب، بأنّ الخلافات ذات صلة بحرب حضارية/ ثقافية/ دينية، وليس شيئا آخر. وتقتضي، لذلك، معالجةً بأدواتٍ غير تلك التي سعت إليها منظمات اليسار وجماعات السُّترات الصّفراء من احتجاجات وإضرابات، حيث إن الحرب وجودية مع الآخر الذي هو، كما قال الفيلسوف الفرنسي سارتر، يوما، متهكّما، هو سبب المشكلات. وعلينا أن نصبّ عليه جامّ غضبنا وتحميله وزر الأوضاع المترديّة التي وصلنا إليها، وهي، كما نرى، حجج اليمين المتطرّف الذي أصبح، للمصادفة، حليف الصهيونية في معاداة الآخر، أينما وُجد وكيفما كان انتماؤه الحضاري، الديني أو الثّقافي.

ننتهي إلى محصلة مفاهيمية، تجمعها منظومة فكرية، سياسية في المنشأ، وأيديولوجية في التبرير، تبحث عن مساراتٍ للهيمنة، بعيدة عن منطق المبادئ التي يدعون إليها، لأن حقوق الإنسان، كرامة الإنسان، مبادئ جنيف للاجئين وأسرى الحرب وغيرها من الأخلاقيات، إنما وجدت منهم ولهم والآخر، إنما هو ضحية لدورات الرّأسمالية بين نمو وكساد وأزمات إعادة الهيكلة.

ولهذا رأينا تصاعدا في موجد عملية إعادة تشكيل العقل، تمهيدا لتعزيز أوضاع جديدة، جاءت عقب أزمة القروض العقارية الأميركية في 2007، وتزداد تأزُّما مع جائحة كورونا التي ستنهي نقل العالم إلى مرحلة رابعة من تحوّل شكل السّلطة، وفق ما تصوّره عالم المستقبليات الأميركي، ألن توفلر، من عالم زراعي إلى عالم صناعي، ثم عالم معرفي، وصولا إلى العالم الرقمي، بتكريس سلطة الخوارزميات، بشكل نهائي، على العالم.

نحن، إذن، أمام معركة وجودية، من حيث وجوب فرض جدلية التعريفات للمفاهيم ومقارعة الحجة بالحجّة مع الدعوة إلى رسم خطوط حمراء في معاني حرية التعبير، أو حدود التطرّف، كما سنحتاج إلى تغيير أوضاعنا، حتى نعزز وجودنا المعرفي والحضاري، ونكف أيدي الغرب على اعتبارنا لقمة سائغة في التعرّض لرموزنا ومقدّساتنا، لأن حرية التعبير التي لا تريد الانتقاص من ذاكرة أيّ شعب يجب أن تكون كذلك للجميع، بعيدا عن ازدواجية المعايير والتّركيز على أتباع ديانة واحدة في وسم كلّ أبناء الأمة ودينها بسبب بعض الجانحين من أبنائها وقيامهم بأعمال يعلم الجميع أنّها ليست من صميم ديننا ولا مبادئنا الحضارية.

(كاتب وباحث جامعي جزائري)

كاريكاتير عماد حجاج

التصور الزائف للدين وعبادة الظالمين

سيف الدين عبد الفتاح

حمل عبد الرحمن الكواكبي في مشروعه الفكري هَم أمته، وتشخيص أسباب ضعفها ووهنها، وتدهور حالها ومكانتها. وهو يعرض، في مؤلفه الأول، «أم القرى»، نموذج محاكاة للأمة، في اجتماع يضمّ مُمثلي الأمَّة الإسلاميَّة في مكة المكرمة، (ومن كُناها أمّ القُرى وهو اسم الكتاب)، تحت لواء الكواكبيّ نفسه الذي كنّى نفسه «السيِّد الفُراتي». ونرى في الكتاب تمثيلًا لاجتماع حقيقي، وقد أرَّخ الاجتماع الأول منه لسنة 1316 هـ. وغرض الكتاب هو الوصول إلى حقيقة داء الأمة. وقد قسَّم المشكلات والتحدّيات التي رآها في الأمة الإسلاميَّة إلى نمطَيْن من المشكلات والتحديات: نمط يشير الى النفسية الجماعية، وهي «حالة فتور الأمّة الإسلاميَّة»، وهي في نظره الأشدّ خفاءً. ولعلّ إدراك مثل هذه المشكلة الدقيقة هو ما يميّز الكواكبي من بين جيل المُصلحين. ونمط يشير الى مظاهر الاستبداد وشبكة علاقاته؛ ومن الممكن أن تقول عن هذين النمطين إنَّهما نظريتان في رؤية الجانب المُعضِل المُشكِل في الأمّة، وربما نؤكّد أن الكواكبي جمع، في رؤيته، بين الجانبين، من حيث عملية الاستطراق والتأثير المتبادل فيما بينهما؛ فحالة الفتور واللامبالاة إنما تنتج في النهاية حالة الاستبداد.

ويُركّز كلّ الباحثين في تجربة الكواكبي على مناقشته مسألة الاستبداد السياسي، والتي اشتهر بها، ويغفل الغالب منهم رؤيته لإشكالات فتور الأمة الإسلاميَّة وأزمتها وتمحيصها من بين كل المفكّرين من أبناء جيله وغيره من الأجيال من المثقفين والمفكرين، فإن غالبهم يركّزون جهدهم على العوامل الفكريّة، لا النفسيّة الجمعية، حتى مَنْ قال بهذا الجانب النفسي، أو لمح إليه من المفكرين لم يجعله أساسا، إنما أشار إلى تضمين كلامه عن الأفكار الخاطئة المسيطرة على المسلمين. ويعبر الكواكبي عن منهجه الاستقصائي في التحليل والتحقيق، مشيرا إلى تحفظه على رد أزمة الأمة إلى أسبابٍ لا تستوعب معاني فتور الأمة في أشكالها المختلفة، رابطا إياها بجرثومة النظر الزائف إلى الدين، وأن ذلك النظر ليس بعيدا عن المسألة الاستبدادية، حينما يسوغ للاستبداد وعبادة الظالمين.. «إني نشأت وشبت، وأنا أفكّر في شأننا الاجتماعي، عسى أهتدي لتشخيص دائنا، فكنتُ أتقصّى السببَ بعد السبب، حتى إذا وقعتُ على ما أظنُّه عاماً، أقول: لعلَّ هذا هو جرثومة الدّاء، فأتعمَّق فيه تمحيصاً وأحلِّله تحليلاً، فينكشف التحقيق عن أنَّ ما قام في الفكر هو سببٌ من جملة الأسباب، أو هو سببٌ فرعي لا أصلي، فأخيب وأعود إلى البحث والتنقيب. وطالما أمسيتُ وأصبحتُ أجهد الفكر في الاستقصاء، وكثيراً ما سعيتُ وسافرتُ لأستطلع آراء ذوي الآراء، عسى أهتدي إلى ما يشفي صدري من آلام بحثٍ أتعبني به ربّي. وآخر ما استقرَّت عليه سفينة فكري هو أنَّ جرثومة دائنا هي خروج ديننا عن كونه دين الفطرة والحكمة، دين النظام والنشاط، دين القرآن الصريح البيان، إلى صيغة أنَّا جعلناه دين الخيال والخبال، دين الخلل والتشويش، دين البِدَع والتشديد، دين الإجهاد. وقد دبّ فينا هذا المرض منذ ألف عام، فتمكّن فينا وأثّر في كلِّ شؤوننا، حتى بلغ فينا استحكام الخلل في الفكر والعمل أننا لا نرى في الخالق جلَّ شأنه- نظاماً فيما اتَّصف، نظاماً فيما قضى، نظاماً فيما أمر، ولا نطالب أنفسنا فضلاً عن آمرنا أو مأمورنا بنظامٍ وترتيبٍ واطِّراد ومثابرة».

> يغفل الغالب من الدارسين رؤية الكواكبي لإشكالات فتور الأمة الإسلاميَّة وأزمتها وتمحيصها

هذه الأمور المرتبطة بالزيف الديني والتدين المغشوش قد أثرت على الاعتقاد والفكر والسياسة ومناحي الحياة المختلفة؛ هذا التشوش العام والشامل أدّى إلى ضياع الدين والدنيا معا من الساسة وعلماء النفاق، من دون أي ممارسة حقيقية لإعمال أسس الفاعلية والانخراط في فاعلية عمليات المشاركة الحقيقية في الرقابة والمحاسبة ضمن فاعليات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومقاومة كل مسالك الظلم والعدوان على حرمة النفس وحقوق الإنسان. «وهكذا أصبحنا واعتقادنا مشوَّش، وفكرنا مشوَّش، وسياستنا مشوَّشة، ومعيشتنا مشوَّشة. فأين منا والحالة هذه؛ الحياة الفكرية، الحياة العملية، الحياة العائلية، الحياة الاجتماعية، الحياة السياسية؟!»؛ «يا قومُ: قد ضيَّع دينكم ودنياكم ساستكم الأولون وعلماؤكم المنافقون، وإنّي أرشدكم إلى عملٍ إفراديٍّ لا حرج فيه علماً ولا عملاً: أليس بين جنبي كلِّ فردٍ منكم وجدان يميز الخير من الشرّ، والمعروف من المنكر ولو تمييزاً إجمالياً؟ أما بلغكم قول معلِّم الخير نبيكم الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم: «لتأمرنَّ بالمعروف ولتنهونَّ عن المنكر أو ليسلِّطنَّ الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم"، وقوله: «من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده، وإن لم يستطع فبلسانه، وإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»؟!، «وأنتم تعلمون إجماع أئمة مذاهبكم كلِّها على أنَّ أنكر المنكرات بعد الكفر هو الظُّلم الذي فشا فيكم، ثمَّ قتل النَّفس، ثمَّ، وثمَّ.. وقد أوضح العلماء أنَّ تغيير المنكر بالقلب هو بغض المتلبِّس فيه بغضاً في الله. بناءً عليه؛ فمن يعامل الظالم أو الفاسق غير مضطر، أو يجامله ولو بالسلام، يكون قد خسر أضعف الإيمان والعياذ بالله».

منظومة الفاعلية في الممارسة في سياق الممارسة الواعية والمؤثرة بالعمل من خلال الفهم الحقيقي للهمة، والاهتمام بما يفرضه فرض الكفاية، وهو ما يعني عمل الأفراد والمجتمعات ما عليهم فعله من غير انتظار فعل الغير، ضمن حالة من الفاعلية في مواجهة حالات الفتور واللامبالاة «بناءً عليه؛ فالدين يكلِّفكم إن كنتم مسلمين، والحكمة تُلزِمكم إن كنتم عاقلين: أن تأمروا بالمعروفِ وتنهوا عن المنكر جهدكم، ولا أقلّ في هذا الباب من إبطانكم البغضاء للظالمين والفاسقين، وأظنّكم إذا تأمَّلتم قليلاً ترون هذا الدواء السهل المقدور لكلِّ إنسانٍ منكم، يكفي لإنقاذكم مما تشكون. والقيام بهذا الواجب متعيّن على كلِّ فرد منكم بنفسه، ولو أهمله كافّة المسلمين. ولو أنَّ أجدادكم الأولين قاموا به لما وصلتم إلى ما أنتم عليه من الهوان. فهذا دينكم، والدّين ما يدين به الفرد لا ما يدين به الجمع، والدين يقينٌ وعمل، لا علمٌ وحِفظٌ في الأذهان. أليس من قواعد دينكم فرض الكفاية وهو أن يعمل المسلم ما عليه غير منتظر غيره؟».

فهم مقتضى الفاعلية هو الذي يطرد وهم الفاعلية ومسالك التواكل، والوعي بمقتضيات كلمة التوحيد من حرية واختيار وعدل واعتدال ومساواة من غير عنصرية أو تمييز، وإلا سقطت الأمة في خبل عبادة الظالمين من دون الله والخنوع الذليل قبل المستبدين «.. لا يغرَّكم دينٌ لا تعملون به، وإن كان خير دين، ولا تغرنّكم أنفسكم بأنّكم أمّة خير أو خير أمّة، وأنتم المتواكلون المقتصرون على شعار: لا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم. ونِعْمَ الشِّعار، شعار المؤمنين، ولكن؛ أين هم؟ إني لا أرى أمامي أمَّةً تعرف حقاً معنى لا إله إلا الله، بل أرى أمَّةً خبلتها عبادة الظالمين!». إنه بيان الكواكبي لالتزام أصول الترقي في مواجهة طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.

(كاتب مصري)

استجابات الهوية المهدّدة

سمير الزبن

مع مزيد من انفتاح العالم وإزالة الحواجز وتحوله من قرية صغيرة إلى هاتف محمول ذكي، يتسلط على العالم الحديث وسواس تلاشي التمايزات، وبات الخوف على الهوية المهدّدة في كل مكان، ما جعل قضايا الهوية تتقدم القضايا المطروحة على الجميع. دخل الجميع مأزق الهوية، مع انهيار الأمل في تغيير العالم، وهذا يعبر عن نفسه في أزمات الهوية اليوم، ولا تقتصر هذه الأزمات على مجتمعات الهوية الجمعية، بل تشمل المجتمعات الفردية الحديثة أيضًا، وهذا ما نجده في نقاشات الهوية التي تفرض نفسها، بعد تراجع الحديث عن الصراع الطبقي الذي كان سائدًا قبل أربعة عقود في فترة الحرب الباردة. بذلك بات الجميع يعيش أزمة هوية، ولو اتخذت هذه الأزمة أشكالا مختلفة باختلاف المجتمعات. ويبدو أن صعود موضة الهويات ترافق مع أفول موضة الصراع الطبقي، بوصفه انهيارًا للسرديات السياسية الكبرى، كما ترافق مع تشظّي الأحزاب الكبيرة وانهيارها، وحيرة الجمهور وإقلاعه عن السياسة، واستنكافه عن المشاركة في الانتخابات السياسية في بلده.

هناك أوضاع تاريخية تنتج أزمة هوية، وعندما تكون هذه الأوضاع ملتبسةً وانعطافيةً وغائمةً وتختلط فيها القيَم وتفتقر إلى العدالة، تصبح الهويات القديمة المتخيلة الرد على وضع تاريخي مزر. في أوضاع كهذه، لا يستطيع المرء الانتماء إلى زمنه، بأن يكون جزءًا من الفردنة المعاصرة، فيحاول إيجاد صورة موازية للفردانية المرذولة في مجتمعه، فيجد في الهويات القديمة التي تروجها سلطات معادية لكل ما هو حديث ملجأ لتحدّي هوية مختلفة، لا يجد نفسه جزءًا منها، بل يشعر أنها تضطهده. هكذا يتم إنتاج هوية مأزومة، لا هي تنتمي إلى الحاضر، ولا هي تنتمي إلى الماضي، على الرغم من محاولة جرّ الماضي إلى الحاضر عنوة، وبأسوأ الأساليب، والتي يكون العنف من أسوأ أساليبها للإعلان عن نفسها، بوصفها تحدّيا على الآخرين أخذه بعين الاعتبار، يأتي هذا العنف من هوية يائسة في إثبات ذاتها.

لأن الإنسان كائن يتشبث بشبكة المعاني التي نسجها بنفسه، حسب ماكس فيبر، فليس هناك من نشاط لو كان ماديًا، إلا يكون منتجًا في الوقت نفسه لمعان ورموز. واستناد هذه الرموز إلى الماضي لتبرير نفسها، لا يحجب حداثتها بقدر ما يبرّرها. وكما يقول فرويد «الأنا ليس واحدًا» لذلك، الفرد في المجتمع ليس الإنسان الكامل والعقلاني، فكثير من مكونات الهوية متخيّل غير عقلاني.

تخترع المجتمعات ثقافتها وتقاليدها، وهذا اختراع حديث يعود إلى تاريخ قريب، ويتم إنتاجه عبر تفاعلات المجتمع ذاته والتعامل مع أزماته واستجابته لهذه الأزمات، ولا شك بأن هناك عوامل محلية وإقليمية وخارجية، تؤثر في هذا التّشكُّل، خصوصا في مجتمعات مكشوفة تمامًا أمام الخارج. وهناك نوعان لتشكيل الهوية. الأول، الهوية الفردية (الفردنة)، وتعني الفردنة تفوقًا متزايدًا للأنا على النحن، المشاركة الفعالة للمواطنين في ما يخصّهم، وأخذ الهويات الشخصية في الاعتبار في القرارات الجماعية.

وهذا لا يعني أنها وصفةٌ ناجحةٌ لهوية صلبة، فنحن نرى أزمات الهوية ما زالت حادّة حتى في المجتمعات الأوروبية الأكثر حداثةً، على الرغم من فرديتها العالية. والنوع الثاني، الهوية الجمعية (عدم الاعتراف بالفرد)، هي شكل من أشكال استمرار الهوية القديمة، والاعتقاد بصلاحيتها لكل زمان ومكان، وهي فعليًا لا تتلاءم مع الزمن الحديث، لأنها تقوم على أنظمة ومواقع ثابتة للفئات في هذه المجتمعات، ويُعرّف الفرد نفسه بوصفه عضوًا في جماعة، ويحدّد هويته بوصفه امتدادًا لها، وليس بوصفه كائنًا فردًا. ويخضع هذا النوع من الهوية خضوعًا وثيقًا للإيمان بالطابع الأساسي للانتماء إلى جماعةٍ معينةٍ تعتبر أساسية وثابتة وحيوية للوجود الفردي، دونها الفرد لا قيمة له، في تشكيل هويته ضمن هذه الجماعة. ومن هذا النوع من الهويات، ولد دعاة انغلاق الهوية الذين يعتبرون كل انفتاح تهديدا لهويتهم، وسعيا إلى تحطيم خصوصيتها لتحطيم المجتمع ذاته. كما يحاول دعاة انغلاق الهوية الاستناد إلى ثقافة جامعة عابرة للزمن، تتشكل من تمثلات ثابتة على مدى زمني طويل. بمعنى آخر، الانغلاق الذي ينتجه هؤلاء الدعاة يعتبرونه نتاج تاريخ محلي، وتقاليد محلية مستقرة منذ زمن طويل، وذلك عبر وصل اختراع الانغلاق الهوياتي الحديث مع الثقافة الموروثة لتأصيلها في الثقافة المحلية، وذلك بنقل المعاني عبر الزمن، من أجل دعم الانغلاق المخترع بأصالة مزعومة، بإعطاء معنىً جديدٍ لنصوص كتبت قبل قرون، وما كانت المعاني التي تُحمَّل لهذه النصوص لتخطر على بال كتابها. وعملية نقل المعنى وتحويله تتم بشكل يومي وبطيء، لكنه ثابت، تتواطأ لتكريسه عدة جهات وقوى قد تبدو متناقضة.

وهذا ما نستطيع قوله عن التحولات في المجتمعات العربية المركزية، بما يتعلق باللباس، خصوصا لباس المرأة، بما هو حجب لها وإخراجها من الحياة الاجتماعية والسياسية، وهذا لا يشمل الاستخدام الواسع للحجاب بضغوط اجتماعية وسياسية على مستوى الانتشار الاجتماعي الأفقي فحسب، بل وكذلك على مستوى سن حجب المرأة، وإخراجها من المجتمع، عبر النظر إليها بوصفها عورة أيضاً. على سبيل المثال، لم يكن من الممكن مشاهدة طفلةٍ محجّبة في مدارس دمشق الابتدائية في عقدي السبعينات والثمانينات، لكن مع مطلع الألفية الجديدة أصبحت ترى بعض طفلات ما قبل المدرسة محجبات. إن موجة «التَدَيّنْ» أو «التَدْيينْ» التي ضربت المجتمعات العربية ابتداء من نهاية السبعينات، بتشجيع من الأنظمة الشمولية، والتي اتخذت طابعًا طقسيًا، كانت عملًا من إنتاج الهوية الجديدة للمجتمعات المطرودة من السياسة والمفقرة اقتصاديًا. وهي عمليًا، استجابت لمطلبين، مطلب دعاة انغلاق الهوية، بأن العودة إلى الدين وسيلة حماية هويتنا الأصلية المهدّدة. ومن جهة أخرى، كانت وسيلة السلطات لإخراج مزيد من القطاعات الاجتماعية من السياسة وتكريس الاستئثار بالسلطة.

> هناك ضرورة للتحرّر من الأطر والهويات الجماعية، كعامل أساسي للانتقال الكبير من سيطرة الروابط الجماعية

وبذلك تحققت مصالح الاحتكار السياسي للسلطة بإشغال قطاعاتٍ واسعةٍ بقضايا الهوية، وأعطت أصحاب الادعاء بالتمسك بالتقاليد الدينية الفرصة للادّعاء بإنجاز دفاعاتٍ مجتمعيةٍ أصلية في قلب هذه المجتمعات حفاظًا على هويتها.

عمليًا، ما حصل في العقود الأربعة المنصرمة في العالم العربي هو تفاعل أسوأ ما في الحاضر من اختراع تقاليد الانغلاق الهوياتي وربطه بأسوأ ما في تراث الماضي، وبذلك تمت محاصرة المستقبل، قبل أن يأتي.

لذلك هناك ضرورة للتحرّر من الأطر والهويات الجماعية، كعامل أساسي للانتقال الكبير من سيطرة الروابط الجماعية التي تحدّد الذات الفردية العالقة وتسجنها في مماثلات جماعية وصلات سيطرة مخفية، والتي تخلق هويات وهمية محكومة بالجماعة ومعادية للفردنة. كان من الممكن المراهنة على الثورات العربية، لإنجاز هذه المهمة، لكنها للأسف فرصة أجهضت.

(كاتب فلسطيني في السويد)

العرب والانتخابات الأميركية

بشير البكر

العرب أكثر الشعوب اهتماماً ومتابعة للانتخابات الرئاسية الأميركية في دورتها الأخيرة، وانقسموا إلى معسكرين، أحدهما أيد الرئيس دونالد ترامب، والثاني منافسه جو بايدن. وكما هو معروفٌ، ليست العملية لعبة مشاعر، بل حسابات سياسية بحتة. وإذا نظرنا إلى الخريطة العربية، نجد أن القسم الأكبر من العالم العربي دخل في الرهان الانتخابي الأميركي. السعودية، الإمارات، البحرين، ومصر أيدت، بصراحة تامة، ترامب، فيما لم تأمل دول أخرى أن يحصل على ولاية ثانية، كما هو الحال في فلسطين وسورية ولبنان. وهناك دول أخرى حافظت على وضعية رمادية، ولم تصرّح بموقفها، مثل العراق والجزائر والمغرب وتونس والكويت والأردن.

ليس هذا الانقسام بين مؤيد لترامب ومعارض له اعتباطياً، بل يجري على أسس محدّدة، تتعلق بحصاد أربعة أعوام من ولاية الرئيس الإشكالي، وكما أن هذا الحصاد وافر بالنسبة إلى بعض الدول، كما هو حال السعودية والإمارات ومصر، فهو كارثي بالنسبة إلى دول أخرى، مثل فلسطين على وجه التحديد، حيث شهدت القضية الفلسطينية انقلاباً لم تواجهه مع رئيس أميركي آخر، ومن ذلك أن ترامب نقل السفارة الأميركية في تل أبيب إلى القدس. وعلى الرغم من أن القرار صدر عام 1995، فإن كل الرؤساء الأميركيين الذين تعاقبوا منذ ذلك الحين تركوه على الرف، وجاء ترامب لينفض عنه الغبار. وذهب أبعد نحو الضغط على الفلسطينيين، لقبول صفقة القرن التي يجري بموجبها التنازل عن القدس وأجزاء واسعة من الضفة الغربية، والقبول بدويلة عرجاء على جزء من الضفة الغربية وتحت رعاية إسرائيل. وهناك مسألة لا تقلّ خطورة عن محاولة تصفية القضية الفلسطينية، وهي تتمثل بالتطبيع بين بعض البلدان العربية وإسرائيل، ودشنتها الإمارات، وجرّت وراءها البحرين والسودان، وتعمل على سحب دول أخرى على هذا الطريق. وهذه العملية تعهدها ترامب، وجاءت في سياق حملته الانتخابية.

وعلى المنوال نفسه، لعب ترامب دوراً أساسياً برعاية الانقلاب الداخلي الذي شهدته السعودية، وترتبت عنه تغييرات داخلية وإقليمية، وتشكيل حالة من التوتر والانقسام في المنطقة. وينسحب الأمر ذاته على الوضع في مصر، ولولا صمت إدارة ترامب، لما تجرّأ الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، على ممارسة كل هذا القمع ضد المعارضة إلى حد القيام بتصفيات جسدية للمعارضين، وسجن بعضهم في شروط سيئة تنتهي بالموت، كما حصل مع الرئيس محمد مرسي.

وبالنسبة إلى البلدان الأخرى ذات الأوضاع الخاصة، مثل سورية، لم تتعامل إدارة ترامب مع الوضع من منظور المسؤولية الأخلاقية للولايات المتحدة لإيجاد حلّ لملايين السوريين. وكان في وسعها أن تتدخل من أجل وضع حد للمعاناة السورية الرهيبة. ولا يفوتنا هنا حساب الرأي العام العربي، الذي ينقسم بدوره بين تأييد ترامب وبايدن، ولكن هذا الموقف ليس على سوية واحدة، أو على موجة الأنظمة. ويعكس الاهتمام العربي مدى تدخل إدارة ترامب بقضايا العالم العربي من جهة. ومن جهة ثانية، رهن العرب حلول قضاياهم للولايات المتحدة، كما نقرأ من ذلك تراجع دور الأمم المتحدة وأوروبا في العالم العربي. وذات مرة قال أحد رؤساء وزارات فرنسا، ريمون بار: «إذا كانت أميركا بخير، فالعالم بخير، وإذا كانت أميركا على سوء، فالعالم بسوء». العالم لم يكن بخير خلال ولاية ترامب الذي مثّل حقبة من الفوضى السياسية على المستوى الدولي، فالرئيس الذي تقلب كثيراً، وتلوّن خلال أربع سنوات من ولايته، أطلق العنان لأنماط من الشعبوية والاستهتار بالقوانين في أكثر من بلد، والعمل حسب أسلوب الصفقات، وقياس المواقف بمعايير الأعمال التجارية والعائلية. وعلى عكس الشعارات التي رفعها حول عظمة أميركا وقوتها، فإن الصورة تعرّضت للاهتزاز بسبب سياسات ترامب التي لم تكن مهنية في أحيان كثيرة، مثلما حصل مع كوريا الشمالية وإيران والصين.

أرقام الانتخابات الأميركية

جمانة فرحات

أياً تكن هوية الفائز في الانتخابات الرئاسية الأميركية، بعد انتهاء المعركة القضائية التي افتتحها دونالد ترامب في مواجهة جو بايدن، فإن هناك مجريات كثيرة على هامشها تستدعي التوقف عندها.

النقاشات في أميركا عكست حجم الاستياء من الأسلوب الذي يدير به ترامب معركة فرز الأصوات في الولايات. تردّد عبارات مثل «أن أميركا هي الخاسرة من كل ما جرى»، وأن ترامب «تسبب بأضرار لا تغتفر»، وصولاً إلى حد اعتبار بعضهم «أنه اختطف» بلده، تبدو واقعية، بعدما سارع إلى إعلان الفوز قبل الانتهاء من فرز الأصوات. وجاء إشهار نيته التوجه إلى المحكمة العليا من دون شرح الأسباب، وقبل توفر أي أسس قانونية لذلك، ليشكل تعبيراً فجّاً عن رغبته بالاستقواء بها. ومردّ ذلك إلى اعتقاده المسبق، من دون أن يكون ذلك بالضرورة صحيحاً، أنها ستكون حتماً في صفه، بعدما ضمن، من وجهة نظره، انحيازها له عقب تعيين القاضية إيمي كوني باريت خلفاً لروث بادر غينسبورغ، ليصبح عدد المحافظين فيها ستة من أصل تسعة قضاة. وتبدو جميع هذه الممارسات متوقعةً من شخص مثله لا يتقبل الخسارة بسهولة، وليس مستعدّاً للتحول إلى أول رئيس أميركي يفشَل في نيل ولاية ثانية، منذ حدوث ذلك مع جورج بوش الأب في العام 1992. ولذلك كان ترامب جاهزاً لأي شيء، حتى إذا تطلب الأمر منه الكذب عشرات المرّات، لا مرة واحدة، واستحضار نظرية المؤامرة وسرقة الانتخابات والتزوير.

أما جو بايدن، والذي أدرك، خلال اليومين الماضيين، أنه يقترب من فرصته الأخيرة لتحقيق حلم لطالما راوده وتعثر في الوصول إليه، فجاء خياره بالمواجهة وعدم الاستسلام بما يتماشى مع محاولته، طوال الأشهر الماضية، تصوير نفسه أنه نقيض ترامب المتهوّر. وإذا كان يسجل للمرشح الديمقراطي حصوله على أكثر من 71 مليون صوت، محققاً رقماً قياسياً في تاريخ الانتخابات الأميركية، فإن العجز عن حسم معركة الرئاسة التي يمكن تصنيفها بأنها واحدة من أكثر الاستحقاقات استقطاباً في تاريخ الولايات المتحدة، بـ«ضربة قاضية وسريعة»، مردّه إلى وجود ما لا يقل عن 67 مليون أميركي يرون أن ترامب يمثلهم، ويعبر عنهم، ولأجل ذلك اختاروا التصويت له.

صحيح أنّ فيروس كورونا نجح في تغيير شكل التصويت، رافعاً نسبة الاقتراع المبكر من 47 مليونا في انتخابات 2016 إلى أكثر من مائة مليون في 2020، وهي نسبة الضعف تقريباً، واستفاد منها المرشّح الديمقراطي. وصحيحٌ أن حضور ثنائية كورونا/ الاقتصاد بقوة في هذه الانتخابات كانت لصالح بايدن، مع ميل جزء كبير من المصوتين إلى اعتبار أن احتواء الوباء يحتل الأولوية، حتى وإن أضر بالاقتصاد، لكن ذلك كله لم يكن كافياً.

قراءة أولية في اتجاهات الناخبين، التي وفّرت جزءاً منها الصحف والمواقع الإخبارية الأميركية، عبر استطلاعات الرأي المبكرة التي أجرتها، تجيب، لو جزئياً، عمّا جرى، نظراً إلى اختلاف حجم العينات وطبيعة الأسئلة. لكن ما هو ثابت في كل ما نشر انحياز المصوتين البيض لترامب، بفارق كبير لا يقل عن 15 نقطة مئوية. ويشكل هؤلاء نسبة تتراوح بين 65% و67% من الكتلة الناخبة في 2020. كما حصد ترامب على ما لا يقل عن ثلث أصوات الأميركيين من أصولٍ لاتينية، فضلاً عن إظهار النتائج الأولية حصده أصواتاً أكثر في أوساط السود مما ناله في انتخابات 2016. تحتاج كثير من هذه الأرقام إلى دراسة، وإلى تفسير أسبابها، بعد فرز آخر صوت، خصوصاً أنها قد تتبدل جزئياً، لكنها جميعها تقود إلى نتيجة واحدة، أن ترامب، بما يمثله من ظاهرة في تاريخ السياسة الأميركية، أثبت أنه لا يزال قادراً، بعد أربع سنوات من الحكم، على إقناع الملايين بأفكاره. وعوضاً عن أن تكون معركة الرئاسة في 2020 تصويتاً من أجل رفض نهجه، جاءت أرقام التصويت الشعبي، لتقول إن لديه قاعدة مؤيدّة ثابتة بعشرات الملايين، ما يعني حتماً أن تأثيره لن ينتهي حتى بخروجه من البيت الأبيض.

رئيساً أم لا... الحقبة الترامبية باقية

أسامة أبو ارشيد

هو مشهد سوريالي، ما تابعناه، ولا نزال، في عملية فرز الأصوات في الانتخابات الرئاسية الأميركية. مرّة تظن أن الرئيس الحالي، دونالد ترامب، في طريقه إلى الظفر بولاية رئاسية ثانية، ثمَّ تهوي حظوظه فجأة، من دون أن تنعدم، وتبرز إمكانية فوز جو بايدن ليكون الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة. وخلال كتابة هذه السطور، مساء الأربعاء في أميركا وصباح الخميس في العالم العربي، تعلن حملة ترامب أنها ستتقدّم بطعون قضائية لوقف الاستمرار في فرز الأصوات في ولايات بنسلفانيا وميشيغن وويسكونسن وجورجيا ونورث كارولاينا، في حين تطالب باستمرار الفرز في ولايتي أريزونا ونيفادا. ترامب كان إما متقدّماً في المجموعة الأولى وتلاشى تقدّمه في بعضها، أو أنه في طريقه إلى ذلك، في حين أنه متأخر في الولايتين الأخيرتين، وهو يريدهما لنفسه ليبقي على حظوظه بالفوز قائمة، وإنْ تراجعت إلى حد كبير جداً الآن. وقد لا يجد هذا المقال طريقه إلى النشر يوم الجمعة إلا وقد حسمت نتيجة الانتخابات، أو أن تكون الولايات المتحدة قد دخلت نفقاً من الغموض، مشوباً بالنزاعات القضائية وأزمة دستورية، أو حتى العنف الواسع. كل الاحتمالات قائمة.

المفارقة هنا أن مصادر قريبة من ترامب تفيد بأنه يشعر بالإحباط، وأنه غير مقتنع بجدوى الطعون القضائية، في وقتٍ وبخ محاميه لتأخرهم في التقدّم بها. عملياً، تبدو فرص بايدن بالفوز أرجح خلال كتابة هذه السطور، خصوصاً بعد إعلان فوزه في ولايتي ميشيغن وويسكونسن، وتقدّمه إلى الآن في أريزونا ونيفادا، وهو لديه فرصة أيضاً للظفر بولايتي جورجيا وبنسلفانيا. مشكلة بايدن أن فوزه، حتى وإن حسم اليوم، أو في الأيام القليلة المقبلة، إلا أنه سيكون انتصاراً مُرّاً، إذ كانت استطلاعات الرأي تتنبأ باكتساح انتخابي. هو الآن أمام سيناريو فوز ضيق في ولايات ترجيحية كثيرة، دع عنك تراجع مقاعد الديمقراطيين في مجلس النواب، على الرغم من احتفاظهم بالأغلبية، في حين أن فرصهم في مجلس الشيوخ أمام الجمهوريين تبدو صعبة، وإن ليست مستحيلة بعد. وحتى ندرك رمزية ذلك، ينبغي أن نتذكّر أننا نتحدّث عن رئيس تحولت الولايات المتحدة تحت حكمه وناظري حزبه إلى بؤرة تفشّي جائحة كورونا، بما ترتب على ذلك من تدهور اقتصادي، ونسبة بطالة عالية جداً، دع عنك العنف العرقي والانقسام، بل قل التشظي المجتمعي.

صحيحٌ أن ترامب كان صرح، غير مرة، في الأشهر الماضية، بأنه لن يقبل ببطاقات الاقتراع البريدي إن أعطت تقدماً لبايدن، وهو دائماً ما اعتبر التصويت عبر البريد توطئةً لتزوير مزعوم، على الرغم من أنه لا دلائل على ذلك. أعاد ترامب اللازمة ذاتها صباح الأربعاء الماضي، بعد أن اتضح أثر بطاقات الاقتراع البريدي في تعديل كفة الميزان في بعض الولايات الترجيحية لصالح منافسه الديمقراطي، وشكك في نزاهة العملية الانتخابية، بما في ذلك في ولاياتٍ يسيطر عليها الجمهوريون. حديث ترامب عن محاولة سرقة الانتخابات فهم أنه إشارة ضمنية للمليشيات البيضاء للتلويح بالعنف، وفعلاً سارع أفراد في بعضها إلى محاصرة مراكز فرز الأصوات في ولايات، مثل ميشيغن وأريزونا.

لا يعرف بعد كيف ستتطور الأمور، وإن كان الأكثر احتمالاً (من دون الجزم بذلك بعد) أن الولايات المتحدة قد تكون في طريقها إلى طيٍّ رئاسة ترامب، ولكن ليس طيّ حقبته بالضرورة، خصوصاً بعد أن بدا أن زعماء جمهوريين يتخلون عنه في دعاويه لوقف فرز الأصوات في بعض الولايات المفصلية. سواء أخسر ترامب البيت الأبيض أم وجد طريقاً للبقاء فيه بطريقة ما، لا تبدو أنها مرجحة الآن، فإن «الترامبية» ستكون قوة مجتمعية وثقافية وسياسية قائمة لسنوات، إن لم يكن لعقود قادمة. ثمَّة من يرجّح أن ترامب، بعد الرئاسة، قد يدشن شبكة إخبارية أو قناة تلفزيونية، ويشيرون إلى انتقاداته المتكرّرة لشبكة «فوكس نيوز» اليمينية المنحازة إليه، التي يشتكي أنها لا تدعمه بشكل كافٍ. وسواء أكانت له قناته التلفزيونية الخاصة أم لا، فإن جمهوريين كثيرين سيبقون يرجون ودّه، وسيبقى له

> تعيش أميركا، في العقدين الأخيرين على الأقل، استقطاباً وشرخاً مجتمعياً، وتتصاعد فيها للعنصرية والحساسيات العرقية والعنف

قاعدة شعبية صلبة، ولا يستبعد أن يسعى إلى الترشح للرئاسة مرة أخرى في المستقبل إن خسرها الآن.

قد يكون ترامب حالة متفرّدة من نوعها، كما يقول الصحافي الأميركي توماس فريدمان، ولكن ما يجسّده يجد له صدى واسعاً وعميقاً في الولايات المتحدة. تعيش أميركا، في العقدين الأخيرين على الأقل، استقطاباً وشرخاً مجتمعياً، وتتصاعد فيها للعنصرية والحساسيات العرقية والعنف، فضلاً عن دعوات الانعزالية والحمائية الاقتصادية، وهو التيار الذي نجح ترامب في تقمص تمثيله. في المقابل، هناك أميركا أخرى، أكثر انفتاحاً وقبولاً بالآخر. وهناك من يريد دوراً أميركياً عالمياً عبر تحالفاتٍ يقودها ولا يكون شريكاً فيها فحسب. وفي المحصلة، تبقى السياسة الخارجية الأميركية ضمن مقاربتي الطرفين عدائية في جوهرها وتسلطية، مع اختلاف أدواتها وآلياتها.

بغض النظر عمَّا ستؤول إليه الانتخابات الرئاسية، وسواء انطلقت معارك قضائية ودخلت البلاد في أزمةٍ دستوريةٍ واندلعت أعمال عنف، أم كان هناك اعتراف بالنتائج وانتقال سلمي للسلطة، فإن الحقيقة الماثلة أمامنا لا تكاد تخطئها عين. تعيش الولايات المتحدة أزمة هوية وقيم وأعراف وتقاليد وتوازنات مؤسسية كان يظن أنها راسخة، وهي اليوم تقف عاريةً أمام مرآة الذات. كل ما فعله ترامب هنا أنه عرّى بؤر الهشاشة هذه، خصوصاً في تَنَمُّرِهِ على القانون. هذا لا يعني أن المشهد سوداوي برمته، إذ لا يمكننا إغفال حقيقة أن أميركا تملك من أدوات الإصلاح الذاتي وآلياته الكثير، وما تعلق رئاسة ترامب بقشّ هَشّ الآن إلا دليل على ذلك. السؤال، هل تملك الولايات المتحدة إرادة التصويب الذاتي وهل تقدر على إنفاذها؟ هذا أمر يحتاج نقاشاً آخر.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

تخبط السياسة الروسية والدور التركي المتصاعد

عمار ديوب

لا تتناغم السياسة الروسية مع الأميركية، حيث تفترض الأخيرة تهميشاً لإيران وتغييراً كبيراً في النظام، وفي ذلك تدعم سياسات متعدّدة لكل الدول المتدخلة في الشأن السوري، ولا تتعارض، في بعض الأحيان، حتى مع السياسة الإيرانية ذاتها، والتي تطلب منها إبعاد قواتها عن الحدود الإسرائيلية بصفة خاصة.

تنطلق السياسة الروسية من أن قواتها هي الشرعية الوحيدة في سورية، وأن لها وحدها الحق بتقرير مصير النظام، ووفقاً لما ترتئيه، وترفض السياسات العالمية التي تقترح تغييره، وفقاً لقرارات دولية صدرت بحقه. الاستراتيجية الروسية، وبدءاً من 2015، انتهجت خيار التدمير الممنهج لمناطق المعارضة، ومسار أستانة وخفض التصعيد وسوتشي واللجنة الدستورية، وأخيراً عقد مؤتمر اللاجئين في سورية، وهو ما تمّ رفضه أوروبيّاً وأميركيّا وتركيّا، وبالتالي ترفض روسيا الوجود الأميركي في سورية، وتعتبره اعتداءً على استقلال سورية ويهدّد وحدتها! ولكن ذلك الرفض يظل في إطار محاولات تهميش الوحدات الكردية، أو دفع تركيا إلى محاصرتها أو التحرّك في الحدود التي تسمح بها أميركا، وبالتالي هي ترفض الوجود الأميركي، ولكنها مضطرّة للقبول به. والأمر ذاته مع تركيا، ولأسبابٍ كثيرة، كإبعادها عن حلف شمال الأطلسي أو استخدامها نافذة للطاقة لها، أو بسبب تعارضها مع الاتحاد الأوروبي وسواه. وبخصوص سورية، استغلت روسيا تركيا لتمكين الأولى من السيطرة على مناطق واسعة، كانت خارج سيطرة النظام. أما إيران فوجود قواتها البرية ساعد روسيا على خوض معارك كثيرة ضد الفصائل الرافضة للنظام، ومن دون وجود أي قوات روسية برية تذكر. وبالتالي، لم يعد الجنود الروس قتلى إلى بلادهم، كما حدث مع أفغانستان من قبل، وهو ما كان سيهدّد حينها السياسة الروسية بأكملها في سورية والمنطقة.

إذا للسياسة الروسية عناصر قوة وعناصر ضعف، القوة من خلال محدودية خسارتها البشرية في الحرب السورية ودعم شعبي لها في روسيا في احتلال سورية، وهو ما سمح لها بعقد اتفاقيات اقتصادية، تتجاوز في أبعادها ذلك إلى بقاء طويل الأمد، يكاد يحوّل سورية إلى بلد حيوي لها، كحال السعودية لدى أميركا مثلاً. واعتماد روسيا على تركيا وإيران في احتلال سورية قيّد استراتيجيتها، ودفع أميركا إلى ترسيخ وجودها في سورية، وبالتالي خسرت روسيا كثيراً بسبب استراتيجيتها المركبة هذه، وبالتالي، أصبح وجودها القوي في سورية مربكاً بدوره، ويكاد تأخر تسوية الوضع في سورية يرتبط بارتباكها ذاك. لنلاحظ هنا دعم كل الدول المتدخلة في الشأن السوري لمواقف وسياسات مرهون تنفيذها بروسيا، ولا تحدّ من سيطرتها على هذا البلد، ربما باستثناء إيران. ولهذا نرى خلافاتٍ معها بخصوص السيطرة على سورية، وهو ما لا نجده بالحدّة ذاتها مع أميركا أو تركيا مثلاً، ولهذا أسباب كثيرة، ويبدأ في الإجماع الدولي على رفض السياسات الإيرانية في المنطقة العربية بأكملها، وليس في سورية فقط.

تعدّ تركيا أكثر المستفيدين من التخبط والارتباك الروسي. وبعيداً عن سياسات المعارضة السورية الرديئة، والتي تَعتبر تركيا من أكبر الداعمين للثورة السورية، فإن تركيا لم تكن معنية بالثورة، ويهمها تحقيق مصالحها أولاً. ولهذا كانت من أقوى الدول في علاقتها مع النظام السوري قبل الثورة، وحتى في الأشهر الأولى لها، ولاحقاً دعمت بعض الاتجاهات في الثورة، وحينما تعارضت مصلحتها مع تلك الاتجاهات ومع الثورة، فضلت أن تتحالف مع روسيا، ولو أدّى الأمر إلى تقسيم سورية، وليس فقط التضحية بالثورة، ولهذا وطّدت علاقتها مع أكبر شريكين للنظام السوري في سحقه الثورة السورية، وأقصد إيران وروسيا، وحققت لنفسها إلحاق مناطق كثيرة «درع الفرات، وغصن الزيتون، ونبع

> هناك تخبّط كبير في السياسة الروسية في سورية وسواها، وهناك تصاعد في الدور التركي

السلام، وأرياف كثيرة في حلب وإدلب والحسكة»، وهذا ما ستكون نتائجه كارثية على مستقبل سورية، سيما إن ذهبت روسيا باتجاه تقسيم سورية، أو مراعاة السياسة التركية في مناطق سيطرتها في أثناء تلاقي سياسات الدول المتدخلة بالشأن السوري والبدء بالحل السياسي.

تعدّ تركيا اللاعبة الأقوى على الخلافات الروسية الأميركية، فقد استفادت من الوضع الإشكالي في ليبيا، ودعمت حركة الوفاق التي تدعي التمثيل الشرعي والدولي، بينما ظلت روسيا تتحدّث عن «ضحك» أميركا لها، والتخلص من معمر القذافي، ولاحقاً دعمت جنرالاً فاشلاً (خليفة حفتر)، وما زالت تتخبط في ليبيا. الأمر ذاته أعادته بخصوص الأزمة المتفجرة بين أذربيجان وأرمينيا، بخصوص إقليم ناغورنو كاراباخ؛ ففي وقتٍ وقفت تركيا بشكل حاسم مع أذربيجان، وتتدخل هي وإسرائيل في الحرب ضد ذلك الإقليم، وضد أرمينيا، اتخذت روسيا موقف الحياد والمراقبة، والدعوة إلى إيقاف إطلاق النار وعدم توسيع الحرب إلى حرب شاملةٍ بين أرمينيا وأذربيجان. وروسيا بذلك تتخبط كثيراً، فالحرب في جنوب القوقاز تحرق ليس إقليم كاراباخ، بل المصالح الروسية في تلك الدول، وبالتالي تتوسع الاستراتيجية التركية على ضوء الارتباك الروسي.

تكمن القضية في أن أميركا تخفف من حضورها في منطقتنا، وحتى في القوقاز. ولهذا تتمدد هذه الدول وحتى إيران ذاتها، وهذا يعني أن النفوذ التركي الذي يعاني في الحوار مع أميركا والاتحاد الأوروبي. وأخيراً، بخصوص التنقيب عن الطاقة في المتوسط، يقوى في المنطقة العربية وجنوب القوقاز، ويسمح لها ذلك، بالتحول إلى دولةٍ إقليمية بامتياز، وإذا سارت السياسات العالمية نحو تشديد الحصار على إيران أكثر فأكثر، فإن تركيا وإسرائيل ستكونان الدولتين الأقوى في منطقتنا، وليس روسيا.

(كاتب سوري)

عن نذر حرب أهلية في إثيوبيا

الشافعي أبتدون

أعلن رئيس الحكومة الإثيوبية، آبي أحمد، صانع الانفتاح السياسي في القرن الأفريقي، حرباً على إقليم تيغراي في إثيوبيا (5% من السكان)، نتيجة نزعة انفصالية تفوح رائحتها من ساسة هذا الإقليم وقياداته. ومثّل إجراء انتخابات محلية، في سبتمبر/ أيلول الماضي، تحدّياً واضحاً لسلطة آبي أحمد، بصفته رئيس الوزراء، وقد وصفها بالانتخابات غير القانونية، وتعهّد بعدم التورّط في استخدام القوة العسكرية لإخضاع الإقليم، لكن سكان الإقليم أفاقوا، صباح أول من أمس الأربعاء، على إعلان حرب مدوية، وفرض حالة الطوارئ ستة أشهر، ورافق تلك الإجراءات العسكرية والسياسية قطع الاتصالات، بما فيها شبكة الإنترنت، وهو إجراء عسكري إثيوبي لإخماد الثورات والتمرد في داخلها.

اللافت أن إقليم تيغراي يحاول الخروج من عباءة النظام الفيدرالي بزعامة آبي أحمد منذ عام 2018، إثر ثورة شعبية كانت قومية الأورومو وقودها ورموزها، ما أوصل رئيس الوزراء الحالي إلى سدة الحكم، لكن قومية التيغراي التي كان ساساتها وجنرالاتها بمنزلة الطغمة المنتفعة في النظام الإثيوبي منذ تولي ميلس زيناوي (1994 - 2012) الحكم في إثيوبيا، لم تجد سبيلاً للطاعة لحكم آبي أحمد، المنحدر من قومية الأورومو، ذات الأغلبية السكانية في إثيوبيا. بالإضافة إلى أن حزمة الإصلاحات السياسية التي أجراها رئيس الحكومة الإثيوبي الجديد لم ترُق لقيادات التيغراي الذين يواجهون تهماً بالجملة من القوميات الأخرى، بما فيها التهميش والاضطهاد والعنف، ما جعل التيغراي يشعرون بالتهميش وتحجيم نفوذها على الأقل، بعد عقود تغنت بملذات الحكم بلا رقيب ولاحسيب.

وبين الشد والجذب، عاش إقليم تيغراي، منذ سبتمبر/ أيلول الماضي، حالة من الترقب بين الرسائل التحذيرية من الحكومة والبرلمان الإثيوبيين، هذا فضلاً عن استعدادات الإقليم لإجراء الانتخابات التي قاطعتها الحكومة الإثيوبية، وأعلنت فرض عقوباتٍ على الإقليم، لكن ذلك المشهد القاتم تحول من أوراق سياسية مبعثرة في خريطة تحولات المشهد الإثيوبي إلى أصوات رصاص وقذائف ترعب سكان الإقليم، كتحول دراماتيكي لسياسة آبي أحمد التي بنيت على أساس المصالحة والتفاوض لوقف نزيف الدم في الإقليم، ما يوحي بأن داعي السلام في إثيوبيا قد يتحول، بين طرفة عين وانتباهاتها، من حَمل يلوح بالسلام إلى ثعلب ماكر. ومن المفارقات في بيئة التفاعلات السياسية في إثيوبيا أن تقرير المصير لأي إقليم إثيوبي حق طبيعي يكفله الدستور المحلي، لكن ذلك الحق يجابه مزيداً من التعقيدات السياسية، وربما ينتهي، في حال تبنّيه، إلى تدخل عسكري من الجيش الإثيوبي، مثلما حدث في إقليم تيغراي، وهذا ما سيهدّد مستقبل الاستقرار في البيت الإثيوبي، قبل أن تمتد تداعيات الصراع الإثيوبي إلى الدول المجاورة، وبالأخص الصومال، المفتوح برّاً وجواً، فضلاً عن تدخلات إقليمية للأزمة الإثيوبية، وخصوصا التي تبحث عن أهدافها ومصالحها في خراب إثيوبيا الجديدة، وتحديداً إريتريا التي تقف بالمرصاد، لإضعاف جارتها من الداخل، قبل أن تنقضّ عليها دفعة واحدة، فسقوط إثيوبيا، وتحولها إلى ما يشبه صومالا جديدا في المنطقة، سيكلف المنطقة برمتها مزيداً من التدهور الأمني والسياسي والاقتصادي، فإثيوبيا تعد المحرّك الرئيس لموانئ جيبوتي وصومالاند عبر استخدامها ميناء بربرة وجيبوتي لاستيراد بضائعها من الخارج.

المواجهة العسكرية التي استفاق عليها سكان الإقليم كانت سيناريو متوقعاً، بل وتأخر تنفيذه سابقاً، نظراً إلى بحث حلول أخرى، للتهدئة ووضع الأمور

> من المفارقات أن تقرير المصير لأي إقليم إثيوبي حق طبيعي يكفله الدستور المحلي

في نصابها من دون اللجوء إلى خيار عسكري مميت. ويبدو أن رئيس الحكومة الإثيوبية قد أجبر على اتخاذه، نظراً إلى الأزمة السياسية المتفاقمة بين الإقليم والحكومة، فإذا لم تحسم الأخيرة النزعة الانفصالية لقومية التيغراي، فسيكون هذا بداية نهاية الكونفيدرالية الإثيوبية، وسيضعها في خضم صراعاتٍ داخلية، نظراً إلى الضغائن الدفينة في نفوس القوميات المضطهدة التي واجهت سلاح الجيش الموجه لها مما تعتبرها أقلياتٍ في النسيج الإثيوبي، وقد ظهرت تجليات هذا التمزق بين الإثنيات الإثيوبية وبداياته منذ عام 2017، فالصراعات المتكرّرة بين هذه القوميات، وخصوصا بين الأورومو والأمهر، والعفر والصوماليين، والتيغراي والأورومو، تعكس غياب سياسة إثيوبية لمعالجة جروح الماضي وفتح آفاق جديدة للحوار والمصالحة، لتعزيز مبدأ التعايش، ويضمد الجروح الغائرة بين الإثنيات الإثيوبية التي قد لا تشترك في الموروث الثقافي والديني والعرقي.

سقوط النظام الإثيوبي وتفجر حرب أهلية جديدة لا يصبان في مصلحة دول المنطقة التي تاهت من الصراعات السياسية والعسكرية، وتتوق اليوم إلى الاستقرار الأمني والسياسي، فالصومال الذي خرج من رحم الأزمات لا يريد أن تتفكّك اثيوبيا، بل استقرارا فيها يمكنها من نهضته اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، فالاتفاقيات الموقعة أخيرا بين البلدين أوصدت أبواب خلافات الماضي، وفتحت علاقاتٍ جديدة أساسها عدم التدخل في الشؤون السياسية والتبادل التجاري وتعزيز الأمن والاستقرار، بدل الحرب بالوكالة والفوضى الخلاقة، فالجغرافيا السياسية في القرن الأفريقي لا تحتمل في الوضع الراهن مزيداً من الفوضى الأمنية والسياسية، في ظل تحول المنطقة إلى ما هو أشبه بثكنة عسكرية عالمية.

(إعلامي صومالي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads